EGYPT

مصـــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

United Nations General Assembly Sixth Committee (77th Session)

اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة
(الدورة ٧٧)

Statement on Agenda Item 77:

"Report of the International Law Commission on the work of its Seventy-third session" – Cluster III

بيـان حول البند ٧٧:

"تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والسبعون" - المجموعة ٣

Delivered by

Ahmed Abdelaziz Elgharib

Legal Advisor

يُلقيه

أحمد عبد العزيز الغريب

المستشار القانوني

2 November 2022

٢ نوفمبر ٢٠٢٢

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

السيد الرئيس،

فيما يلي ملاحظات وفد بلادي على الموضوعات المطروحة بالمجموعة الثانية Cluster III من مناقشة تقرير لجنة القانون الدولي.

بالنسبة للفصل السابع الخاص بمشاريع الإرشادات حول "خلافة الدول في مسئولية الدولة"، فنجدد الإعراب عن تقديرنا للجهد الدؤوب للمقرر الخاص السيد "بافيل شتورما"، ونأخذ علمًا بتقريره الخامس المقدم للجنة في هذا الخصوص. ونشير في هذا الصدد إلى الملاحظات الوجيزة التالية:

- نأخذ علمًا بتغيير ماهية المنتج من مشاريع مواد إلى مشاريع إرشادات حول "خلافة الدول في مسئولية الدولية"، ونتفق في أنه بالنظر إلى الطابع الخاص لهذا الموضوع، فقد يكون هذا المقترب هو الأوفق. كما نأخذ علمًا بما تضمنه التقرير بشأن حالة "المجموع" plurality بالنسبة للدول الوارثة والدول الموروثة، فضلاً عما يتعلق بالمسئولية المشتركة، وهي أمور نقدر أهميتها.

- إذ نرحب بالجهد المبذول في إعادة تنسيق المنتج، إلا أننا نكرر ملاحظتنا العامة السابقة بشأن جدوى بذل المزيد من الجهد لضبط وتبسيط الصياغات المستخدمة في مشاريع الإرشادات وإحكامها لمنع الغموض، أخذًا في الاعتبار الطابع شديد التعقيد والتركيب للمنتج، وانطوائه على العديد من الحالات والفرضيات التي تختلف الأحكام باختلافها. في هذا الصدد، قد يكون من المناسب تحديد خط منطقي موحد يسري خلال كامل مشاريع الإرشادات، ينتقل من الفرضية الأبسط إلى الفرضية الأكثر تعقيدًا، وهكذا.

السيد الرئيس،

أنتقل الآن للفصل الثامن من التقرير، الخاص بـ "المبادئ العامة للقانون". وفي هذا الصدد، نجدد الإعراب عن التقدير للسيد "مارسيلو فاسكيز بيرموديز" المقرر الخاص لهذا الموضوع الهام، ونأخذ في هذا الصدد علمًا بما تضمنه التقرير الثالث للمقرر الخاص المقدم للجنة القانون الدولي في دورتها الثالثة والسبعون. وأشير في هذا الصدد إلى الملاحظات الوجيزة التالية حول التقرير:

- نرحب بتركيز التقرير الأخير للمقرر الخاص على موضوعات "التحويل" transposition، والمبادئ العامة للقانون المستمدة من النظام القانوني العالمي، ووظائف المبادئ العامة للقانون وعلاقتها بالمصادر الأخرى للقانون الدولي.

- نتفق مع جدوى تحديد منهجية واضحة للتمييز بين المبادئ العامة للقانون المستمدة من النظام القانوني العالمي، وغيرها من مصادر للقانون، حيث قد يختلط الأمر بشكل كبير عندما يكون مصدر تلك المبادئ اتفاقيات أو عرفًا دوليًا، حيث يثور السؤال في هذه الحالة عن التكييف السليم لها، وما إذا كان سيتم اعتبارها من المبادئ العامة للقانون أو يتم تكييفها بالنظر إلى مصدرها الاتفاقي أو العرفي.

- نتابع باهتمام النقاش بين أعضاء اللجنة، وبين الدول الأعضاء، حول جدوى تضمين مشاريع الاستنتاجات لقائمة غير حصرية تتضمن المبادئ العامة للقانون، حيث أن لكل رأي وجاهته بالتأكيد. ونرى أنه في حالة استقرار الأمر على تضمين قائمة لتحديد بعض المبادئ، فسيكون من المناسب شرح مضمون تلك المبادئ التي قد تتباين بشكل كبير من نظام قانوني إلى آخر، الأمر الذي قد يؤدي إلى تجاوز المهمة الأساسية المنوطة باللجنة.

- أخيرًا نرى جدوى بذل لجنة القانون الدولي مزيدًا من الجهد في تحديد وظائف المبادئ العامة للقانون وعلاقتها مع المصادر الأخرى للقانون الدولي من اتفاقيات وقانون دولي عرفي، حيث نتلمس بعض الغموض من الصياغة الحالية لمشاريع الاستنتاجين العاشر والحادي عشر. فبينما يشير مشروع الاستنتاج ١٠ أنه يتم اللجوء إلى المبادئ العامة للقانون عندما لا تتمكن المصادر الأخرى من حسم مسألة معينة بشكل كامل أو جزئي، فضلاً عن الدور التفسيري والتكميلي لتلك المبادئ، بما يوحي بالعلاقة التراتبية بينها وبين المصادر الأخرى للقانون، يؤكد مشروع الاستنتاج الحادي عشر عدم وجود أسبقية أو تراتبية بين المبادئ العامة للقانون والاتفاقيات والقانون الدولي العرفي، الأمر الذي ينطوي على قدر من التناقض في وجهة نظرنا.

شكرًا السيد الرئيس.